القضية الكردية

في

غربي كردستان

(كردستان سورية)

إعداد وتقديم

جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني

Prepared for you in MS Word by
Kurd Net
http://www.ekurd.net

القضية الكردية في غربي كردستان

الدكتور آلان قادرمسؤول اللجنة القانونية في المؤتمر الوطني الكردستاني

تقديم جواد ملا رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني

مذكرات و وثائق

من مطبوعات جمعية غربي كردستان
والمؤتمر الوطني الكردستاني-لندن ٢٠٠٢

Published by : Western Kurdistan Association & KNC
London 2002

KNC
P. O. Box 607
London NW8 0DT

webside: www.knc.org.uk

Tel: 020 8563 2881
Fax: 020 8563 8406
Mobile: 07768 266 005

WKA
Palingswick House
241 King Street
London W6 9LP
Tel: 020 8748 7874
Fax: 020 8741 6436

ISBN: 0 9529951 3 1

المحتويات

المقدمة	3
رسالة مفتوحة	5
ملحق رقم ١/ التعاميم	26
ملحق رقم ٢/ لوائح اسماء القرى والمستعمرات	30
ملحق رقم ٣/ شهادة ولادة	40
ملحق رقم ٤/ مذكرة بشار الاسد	41
ملحق الصور والخارطة	46

الإهداء

إلى مناضلي غربي كردستان الأوائل

الأمير جلادت بدرخان

آپو عثمان صبري

رشيد كورد

جگرخوين

الدكتور نور الدين زازا

وإلى رافعي راية الكورديتي

وإلى السائرين على طريق

الحرية للشعب الكردي

والإستقلال لكردستان

تقديم

إن موضوع هذه الرسالة هو غربي كردستان والشعب الكردي في ذلك الإقليم الكردستاني وما يتعرض له من إبادة واضطهاد، ولا يسعني إلا أن أقدم هذه الرسالة الهامة والتي يجب على جماهير الشعب الكردي وأصدقائه في كل مكان الإطلاع عليها وبالتالي ليس من أجل العمل على تقديم النظام البعثي السوري الحاكم إلى العدالة لما إقترفه بحق الشعب الكردي في غربي كردستان فقط بل والعمل على وضع غربي كردستان تحت الحماية الدولية لتكون منطقة آمنة كالمنطقة الآمنة التي حصل عليها الشعب الكردي في جنوبي كردستان منذ العام ١٩٩١. وكاتب الرسالة الدكتور آلان قادر، هو مسؤول الشؤون القانونية في المؤتمر الوطني الكردستاني وهو بالاضافة إلى كونه سياسي مختص أيضاً في القانون الدولي فقد عانى الكثير هو وعائلته من طغيان النظام البعثي السوري فهو بحق ملم بجوانب الموضوع لذا كانت رسالته قانونية ومتكاملة لمجمل القضية. فكان لا بد لي من أن أكتب بضعة كلمات تمهيداً لهذا الموضوع الهام:

من المعلوم أن مساحة غربي كردستان (كردستان سورية) هي نصف مساحة جنوبي كردستان وثلث مساحة شرقي كردستان وعشر مساحة شمالي كردستان، إلا أن غربي كردستان جزء من كردستان ولا يهم إن كان هذا الجزء يقع في قلب كردستان أو في أطرافها وكذلك لا يهم مقدار مساحتها، بل المهم إنها جزء من كردستان لا يجوز التنازل عنها أو إغفالها على الإطلاق، لأنه من يتنازل عن الجزء سوف يتنازل عن الكل في يوم ما، ومن أجل ذلك يولي المؤتمر الوطني الكردستاني هذا الجزء عناية خاصة ومن ضمنها دعم جمعية غربي كردستان منذ تأسيسها في بريطانيا عام ١٩٩٧، تلك الجمعية التي كانت قفزة نوعية في هذا المجال، فكانت أول منظمة للكرد من غربي كردستان مرخصة رسمياً من قبل الحكومة البريطانية وكذلك أول منظمة لهذا الجزء تحمل اسم كردستان بخلاف باقي المنظمات التي تحمل اسم الكرد، والغرض من هذا هو التأكيد على وجود كردستان هناك، كما أن تأسيس لجنة -جانزة بإسم ساكن الجنان آپو عثمان صبري- برئاسة المفكر الكردي الكبير الدكتور جمال نبز هي صورة أخرى في طريق رفع راية الصمود والحق التي

رفعها آپو عثمان صبري في غربي كردستان منذ بداية القرن الماضي.

وحجة هؤلاء الذين يدّعون بعدم وجود كردستان ضمن حدود الدولة السورية هي نزوح بعض العوائل الكردية من سائر أجزاء كردستان إليها، أجل هنالك بعض العوائل الكردية في سورية جاءوا من شمالي أو جنوبي كردستان تحت ظروف معينة كما هو الحال في نزوح الكثيرين من أبناء الشعب الكردي من سورية إلى شمالي وجنوبي كردستان، وهذا ما يحدث عادة في كل بلدان الدنيا، ألا توجد مئات العوائل من مدن حمص وحماه نزحوا إلى دمشق وبالعكس؟ هذا النزوح لا يغير ولا يبدل من كون هذه العوائل سورية أو من كون دمشق أو حمص وحماه جزء من سورية... وكذلك هو الأمر مع كردستان أيضاً.

كما أن هناك الكثيرين من أبواق السلطات السورية التي تزمر وتطبل على هذا الوتر زاعمة بأنه لا توجد كردستان في سورية، ومن هذه الأبواق منذر الموصلي وهو ضابط المخابرات السورية سابقاً وعضو "مجلس الشعب" حالياً، الذي نشر عدة كتب عن القضية الكردية وهو يذكر في كتبه بعض الحقائق ويدس بينها الكثير من الأكاذيب، ومن جملتها أنه لا توجد كردستان في سورية، ومن المؤسف أن بعض المؤسسات والمنظمات الكردية أو التي تدعي الدفاع عن الشعب الكردي تكرر ما يزعمونه عملاء السلطات السورية كالموصلي وغيره.

ولا يسعني في هذه المقدمة إلا أن أشدد على تصعيد العمل الجاد من أجل غربي كردستان وحقوق شعبنا الكردي هناك -والذي يبلغ تعداده حوالي المليونين ونصف المليون- في الحرية والإستقلال، وما العمل من أجل هذا الإقليم الصغير من كردستان إلا واجب قومي، فالمؤآمرات كبيرة وكثيرة بحقه وهي ليست أقل من المؤآمرة التي حيكت على جمهورية كردستان الحمراء في الإتحاد السوفيتي السابق التي دامت ٩ سنوات (١٩٢١-١٩٣٠) ثم اختفت عن الوجود، ولكننا نحن بالمرصاد هذه المرة وعلى الباغي تدور الدوائر.

جواد ملا
رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني
لندن ٢٠٠١/١١/١١

سياسة التطهير العرقي
والابادة الجماعية
على طريقة
النظام البعثي السوري الحاكم

رسالة مفتوحة الى الرأي العام العالمي
حول معاناة الشعب الكردي في غربي كردستان/سورية

بقلم

الدكتور آلان قادر

مسؤول اللجنة القانونية

في

المؤتمر الوطني الكردستاني

معاناة الشعب الكردي في غربي كردستان/سورية

ان خير ما استهل به رسالتي هذه هو عبارة للفيلسوف والمفكر الانكليزي جون ستيوارت ميل، الذي يقول فيها: "لا تملك البشرية باسرها حق اسكات ولو شخص واحد فقط بمجرد كونه يفكر بصورة مغايرة". وعلى هذا النحو وبما انني شخص انتمي الى القومية الكردية المضطهدة والتي تبلغ نفوسها حوالي ٤٠ مليون نسمة (يخضع مليونان ونصف منها للاحتلال السوري الاستعماري) ويعاني من اشد انواع الظلم والجور والحرمان ومن ابسط الحقوق الانسانية، ناهيك عن خطر الابادة على ايدي السلطة السورية بقيادة حزب البعث. وبما انني افكر بصورة مغايرة لتوجهات السلطة التي تحتل بلدي؛ ارتأيت ان اوجه الى ضميركم الحي هذا الرسالة المفتوحة.

من الموضوعية القول ان مصلحة المواطن والوطن كان وما زال وايما كان في اقامة سلطة ديمقراطية حقيقية منبثقة عن ارادة الشعب بواسطة انتخابات حرة ونزيهة تؤدي في نهاية الامر الى اقامة مجتمع مدني بكافة مؤسساته المعروفة ومن خلال التعددية الحزبية، في ظل دولة القانون، التي تضمن الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين وتكفل لهم معيشة انسانية لائقة. وبما ان الامور والمفاهيم الواردة اعلاه كانت وما زالت مفتقدة في سورية لذلك ارتكب نظام البعث السوري جرائم وحشية بحق الشعب الكردي ومخالفات خطيرة لحقوق الانسان (طبعا اذا كان حزب البعث يعتبر الكردي انسانا) نوجزها بما يلي:

نبذة تأريخية وجيزة عن

سياسة التطهير العرقي وجرائم الابادة الجماعية

١- في ١٩٦٠/١١/٣٠ أحرقت السلطات الأمنية السورية حوالي ٣٨٠ تلميذا كردياً وتلميذة كردية وهم احياء في دار للسينما في مدينة عامودا اثناء مشاهدتهم فيلما عن الثورة الجزائرية (نجا منها شقيق كاتب هذه الاحرف باعجوبة، اما الآخرون فقد تحولوا الى كتل متفحمة). وغني عن القول ان الحكومة السورية آنئذ لم تكلف نفسها حتى القيام بتشكيل لجنة للتحقيق في هذه الجريمة النكراء. إن تجربتنا المرة مع حكم البعث لا تترك ادنى مجال للشك، ان الحكومة السورية هي الجهة الوحيدة المستفيدة من ابادة ابناء وبنات الشعب الكردي.

٢- في ١٩٩٣/٢/٢٤ أحرقت السلطات الأمنية السورية ٧٣ شابا كرديا في سجن الحسكة المركزي. وكي تخفي الحكومة السورية جريمتها في تنفيذ هذه المجزرة، عمدت الى اتهام ٥ شباب اكراد ابرياء باشعال الحريق. حيث اقدمت وبسرعة غير معهودة بإعدامهم شنقا بهدف القضاء نهائيا على كافة عناصر الشهود لتبقى تفاصيل المجزرة باسبابها ومسبباتها وحقائقها في طي الكتمان وظلمات القبور. تدل كافة ملابسات وخلفيات هذه الجريمة (بما فيها المعلومات المتوفرة لدينا) على ضلوع مراجع في حزب البعث واشخاص من وزارة الداخلية (وزير الداخلية شخصيا) وجهاز الاستخبارات في تخطيط وتنفيذ هذه المجزرة الجماعية. وعلى الرغم من ان وزير الداخلية محمد حربة نفي في حينه وجود اية ابعاد سياسية او عرقية لحادث حريق سجن الحسكة او علاقة الجهات الحكومية بذلك (صحيفة الحياة ١٩٩٣/٥/٢٤)؛ لكن العناصر المادية للجريمة اي الجاني والمجني عليه والسبب، ماثلة للعيان. ومن جملة الشواهد الحية الموجودة لدينا هو لاجئ سياسي كردي من القامشلي يعيش في المانيا كان نزيلا لدى الاستخبارات السورية، حيث تعرض الى تعذيب وحشي (ولا سيما اساليب

الفروج المشوي والعنكبوت) اعترف لي بان رجل المخابرات صرخ في وجهه قائلا: ايها الكردي اعلم انه ليس من الصعوبة بالنسبة لنا تكرار حريق سجن الحسكة في حال القيام باي عمل ضد الحكومة! اذ تشير كافة البراهين والدلائل الملموسة على مسؤولية الحكومة السورية وحدها عن هذه المجزرة.

٣- استغلت الحكومة السورية مجئ السيد عبد الله اوجلان الامين العام لحزب العمال الكردستاني في أوائل الثمانينات الى سورية ثم طرده من سورية وحتى تاريخ اعتقاله في العام ١٩٩٩ والى يومنا هذا كوسيلة ضغط على الكرد في هذا الجزء من كردستان وتفرقة صفوفهم، لقد عمدت الحكومة السورية، سعيا منها الى تصفية حساباتها السياسية مع تركيا (المياه والمشاكل الاقليمية وقضايا الحدود) الى توجيه انظار الكرد السوريين نحو الخارج اي تركيا بدلا من النضال وانتزاع حقوقهم القومية العادلة من الحكومة السورية، التي لا تعترف حتى بالشخصية القومية للشعب الكردي. وتوخيا لتحقيق هذه الاهداف بالذات اتفقت الحكومة السورية وبهدف التخلص من الفئة الواعية والمثقفة من الشعب الكردي مع قيادة حزب العمال الكردستاني على تجنيد الشباب والشابات الكرد (كان معظمهم من طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس، ولدينا قوائم باسماء الالاف منهم) في صفوف مقاتلي حزب العمال. وحسب مصادرنا وبالاستناد الى شهادات بعض الناجين ان العديد منهم لقوا حتفهم في ظروف غامضة في معسكرات التدريب في ضواحي دمشق والبقاع، كل هذا يعزز شكوكنا ان الاستخبارات السورية وفيالق الموت التابعة لها، قامت وبناء على اوامر من جهات عليا في الحكومة السورية بتصفية ٣٠٠٠ شابا كردياً وشابة كردية من منطقة الجزيرة الكردية و ٤٠٠٠ آخرين من جبل الاكراد وكوبانيه. والدلائل الملموسة الاخرى هي قوانين الحكومة السورية بالذات حول الخدمة الالزامية في الجيش لان احداً من الشباب الكرد المغدور بهم لم يستلم مذكرة الالتحاق بالجيش كما ينص على ذلك قانون الخدمة العسكرية السوري والا كيف عرفت الحكومة السورية انهم في عداد الاموات؟

ولابد من التأكيد ان هذه الجرائم الجماعية المرتكبة ضد الشعب الكردي المسالم لا

تخضع لمبدأ تقادم الزمن المعروف في القانون الجنائي الدولي، كونها جرائم ضد الانسانية ويجب محاسبة المسؤولين السوريين وفقا لمعاهدة الامم المتحدة حول عدم تطبيق مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية لعام ١٩٦٨. فضلا عن شمول هذه الجرائم بصلاحيات محكمة الجزاء الدولية في لاهاي والتي يجب -واستنادا الى طائفة من المعاهدات الدولية (بما فيها العهد الدولي لعام ١٩٦٨، الوارد اعلاه)- محاكمة المسؤولين السوريين وعلى غرار مجرمي الحرب والمجرمين ضد الانسانية في البوسنة وكرواتيا، وفيما يلي لائحة ببعض المسؤولين السوريين ممن ارتكبوا جرائم ضد الانسانية بحق الشعب الكردي في غربي كردستان:

١- محمد حربة وزير الداخلية المعروف لدى العرب والكرد بالسيد (عرفي) لأنه يقوم بزج أي كان في السجون تحت ذريعة "الاحكام العرفية".

٢- اللواء مصطفى التاجر: رئيس فرع المخابرات العسكرية المسمى بفرع فلسطين رقم ٢٣٥، وهو سادي، شرس، ودموي في اساليب التعذيب التي يمارسها بحق المعتقلين.

٣- اللواء عدنان سليمان: مدير شعبة الأمن السياسي في سوريا، وهو المسؤول عن سلسلة من الجرائم البشعة ضد الشعب الكردي.

٤- اللواء محمد ناصيف: له باع طويل في التعذيب حينما كان رئيسا لفرع الأمن الداخلي بدمشق الفرع ٢٥١، وهو الآن نائب مدير إدارة أمن الدولة في سوريا.

٥- العميد محمد منصورة: رئيس فرع المخابرات العسكرية بالقامشلي، حيث أنه المسؤول عن مقتل الكثير من المعتقلين الكرد تحت التعذيب.

٦- العميد عبد الرحمن النهار: انه المسؤول عن فقدان العشرات من الكرد وتعذيب المئات حينما كان رئيس فرع أمن الدولة ٣٣٠ في القامشلي وهو الآن نائب رئيس الفرع الداخلي بدمشق.

٧- اللواء هشام البختيار: رئيس فرع دمشق العسكري، ومشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

٨- اللواء آصف شوكت: رئيس فرع أمن القوات، الفرع ٢٩١ وهو زوج بشرى الأسد إبنة حافظ الأسد وأخت الرئيس السوري الحالي بشار الأسد. وهو مسؤل عن مقتل المئات من الشباب الكرد تحت التعذيب.

٩- العميد عز الدين سليمان: رئيس فرع التحقيق المركزي في المخابرات العسكرية في سوريا، وهو مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

١٠- اللواء عز الدين اسماعيل: رئيس فرع التحقيق المركزي في المخابرات الجوية في سوريا، وهو مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

١١- العميد عبد الرزاق مطلق: رئيس قسم التحقيق المركزي في المخابرات السياسية في مدينة دمشق، وهو من ألد أعداء الشعب الكردي وله يد طويلة في التعذيب الوحشي.

١٢- العميد هاني اسماعيل: رئيس فرع الإجراءات والتحقيق في إدارة الهجرة والجوازات التابعة لوزارة الداخلية السورية، وهو مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

١٣- العميد فايز النوري: رئيس محكمة أمن الدولة العليا في سوريا، وهي محكمة طوارئ للقضاء على خصوم حزب البعث من العرب والكرد، وهو مسؤول عن مقتل المئات من الكرد والعرب، وكان رئيساً للمحكمة الميدانية فيما بين أعوام ١٩٧٥-١٩٨٥.

١٤- العماد علي دوبا: أكثرهم دموية وحينما كان رئيس المخابرات العسكرية في سوريا عمل على تطوير نظام التعذيب. وهو الآن متقاعد ويعمل في التجارة فيما بين دمشق واللاذقية.

١٥- اللواء ابراهيم حويجة: رئيس إدارة المخابرات الجوية، لا يقل عن الآخرين وحشية.

١٦- اللواء بهجت سليمان: رئيس الفرع ٢٥١ - الأمن الداخلي في سوريا-دمشق، وهو مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

١٧- العميد علي مملوك، رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية بدمشق، وهو أيضاً مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

١٨- العقيد محمود سعيد: رئيس قسم التحقيق (رقم ٥ في الفرع ٢٣٥-فلسطين) المختص بالاحزاب الكردية، وهو مشهور بحقده على الشعب الكردي.

١٩- العقيد خضر العلي: رئيس فرع أمن الدولة في القامشلي، وهو مشهور باساليبه الوحشية في تعذيب المعتقلين.

٢٠- العميد وجيه علي: رئيس فرع الأمن السياسي في القامشلي، وهو حاقد على الشعب الكردي ويرتكب كافة أنواع الجرائم بحق الشعب الكردي في منطقة الجزيرة.

٢١- العقيد ابراهيم بدوي: رئيس فرع المخابرات الجوية في مدينة القامشلي، سادي وحاقد ويشعر باللذة حين يقوم بتعذيب الكرد.

٢٢- العميد عمر حميدة: رئيس المخابرات السورية في مدينة حلب وهو مسؤول عن قتل وتعذيب الشباب الكردي من مناطق حلب وعفرين وكوباني.

٢٣- العقيد منذر الموصللي الذي كان رئيس المخابرات السياسية بالقامشلي لأعوام ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٥ وهو المسؤول عن سجن وتعذيب الكثير من أبناء الشعب الكردي. إلى جانب لائحة كبيرة من رواد الشوفينية العربية وفي مقدمتهم محمد طلب هلال... وغيرهم.

٢٤- عبد الله الأحمر: نائب الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث.

٢٥- زهير مشارقة: نائب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث.

٢٦- محمد مصطفى ميرو: عضو القيادة القطرية لحزب البعث ورئيس الوزراء في سوريا.

هؤلاء الثلاثة عبد الله الأحمر وزهير مشارقة ومحمد مصطفى ميرو مسؤولين عن إعطاء القرارات والأوامر السياسية لقمع واضطهاد وتعذيب وتجويع وإذلال الشعب الكردي في سوريا وكذلك هم المسؤولين عن القمع العنصري الذي يتعرض له الشعب الكردي وانتزاع هويته وحقوقه القومية وبالتالي صهره في بوتقة القومية العربية، فهؤلاء الثلاثة مسؤولين عن كافة الأعمال الوحشية من قتل وتهجير وإمحاء للشخصية الكردية والوجود الكردي جغرافياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً، من قبل وحتى الآن وبأوامر مباشرة من الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ومن الرئيس الحالي بشار الأسد.

لذا نطلب من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وفي مقدمتهم الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وكافة المنظمات التي تعني بالحقوق القومية والإنسانية، من أجل تقديم هؤلاء إلى العدالة لينالوا جزاء ما اقترفوه من جرائم بحق الشعب الكردي، ولتكون رادعاً لهم ولغيرهم من أجل الكف عن انتهاك الانسان وكرامته.

ان المعلومات الواردة اعلاه مأخوذة من واقع الشعب الكردي المأساوي في ظل حكم البعث الدكتاتوري من جهة، ومن جهة اخرى، من الجولات الميدانية التي قمت بها في كافة ارجاء المناطق الكردية بعد عودتي من الخارج عقب انهاء التحصيل العلمي والتقائي بالعديد من اسر الضحايا، وقبل اعتقالي من قبل الاستخبارات السورية، حيث كان لدي خياران لا ثالث لهما: اما البقاء في سوريا ولكن بشرط التعاون مع الاجهزة الامنية، اي خيانة القضية المقدسة للشعب الكردي، او مغادرة الوطن مكرها، وتوخيا للمحافظة على انسانيتي

اثرت الخيار الاخير. اضف الى ذلك لقاءاتي العديدة مع مجموعات كبيرة من اللاجئين الكرد الفارين من جحيم البعث والمتواجدين في شتى الدول الاوروبية.

وبهذه المناسبة اتذكر شعارا مسكوبا من الحديد علقه النازيون على مدخل معسكر الاعتقال الجماعي آوشفيتس في بولونيا، الذي شهد ابادة مئات الالاف من اليهود والسلاف وغيرهم، يقول: "العمل يحرر الانسان". ان عقلية معسكرات الاعتقال الجماعي لم يكن حكرا على الهتلريين فقط، بل ان المجازر التي ارتكبها البعث السوري ضد الشعب الكردي، وكذلك جرائم الابادة الجماعية التي نفذها حزب البعث الشقيق - العراقي بقيادة الدكتاتور السفاح، ومجرم الحرب والمجرم ضد الانسانية، صدام حسين في حلبجة وعمليات الانفال، توحي لنا باكمال تفاصيل لوحة القسوة والعنف لهذا الحزب الفاشي وتعليق شعار: "امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، اهدافنا وحدة حرية اشتراكية"! في تلك الاماكن التي شهدت اكثر الجرائم دموية وبطشا ضد الانسانية في عصرنا.

وبمناسبة الحديث عن جرائم النازية، اسمحوا لي ان اقول ان مصلحة الشعبين العربي والكردي في سورية لا تتلخص ابدا في منح اللجوء السياسي لمجرمي الحرب النازيين واخفائهم في دمشق. وهذا ما اقدم عليه الدكتاتور السوري السابق حافظ الاسد ومنذ ١٩٧٢ عندما منح اللجوء السياسي للنازي النمساوي المعروف الويس برونر. فهذا الوحش النازي، الذي كان يتبوأ مناصب قيادية في قوات الـ س.س. الهتلرية، والذي ينتحل الآن اسم مزور هو جورج فيشر (اقام مراسل الصحيفة الالمانية Bunte باجراء مقابلة صحفية معه في دمشق بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٥، كان آخر عنوان رسمي له هو شارع جورج حداد رقم ٧ - دمشق)، مطلوب للعدالة الدولية لمسؤوليته عن ابادة اكثر من ٢٤ الف شخص في معسكرات الاعتقال النازية في بولونيا وفرنسا. ان معرفة مسوغات اخفائه في دمشق لا تحتاج الى عبقرية خاصة، سيما انه وضع خبرته العملية والنظرية في مجالات التصفية الجسدية واقامة معسكرات الاعتقال الجماعي، تحت تصرف السلطة السورية، التي استفادت من تلك الخبرة ببراعة ولكن بهمجية لا مثيل لها في احراق الكرد وهم احياء ودون اللجوء الى بناء افران الغاز كما

حدث في حريق سينما عاموده عام ١٩٦٠ وحريق سجن الحسكة عام ١٩٩٣.
وفي هذا السياق لابد من التأكيد على حقيقة ساطعة الا وهي ان الشعب الكردي جزء لا يتجزأ من النسيج الاثني والثقافي لخريطة المنطقة منذ غابر الازمان، ومن هنا يستحيل على مجازر البعث السوري والعراقي المتكررة ضد الشعب المحب للحرية، شطبه من تلك الخريطة بهذه السهولة.

وهل كان مصلحة الشعوب السورية تكمن ايضا في منح الارهابي الدولي كارلوس المعتقل حاليا في باريس، جواز سفر ديبلوماسي سوري؟

والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل من قبيل المصادفة ان كتاب هتلر "كفاحي" ممنوع في المانيا والنمسا والعديد من الدول الاوروبية الاخرى، بينما يمكن شراؤه في جميع المكتبات في دمشق وبغداد وبسعر زهيد؟.

لقد صادقت الحكومة السورية على المعاهدة الدولية بشأن التحذير من جرائم الابادة الجماعية وانزال القصاص بمرتكبيها لعام ١٩٤٨ حيث تنص مادتها الثانية على مايلي:

"المقصود بالابادة الجماعية الاعمال الآتية التي ترتكب بقصد الابادة الكاملة او الجزئية لجماعة قومية، اثنية، عرقية، او دينية بهذه الصفة:

١- قتل اعضاء هذه المجموعة.

٢- الحاق اضرار جسدية جسيمة او الاخلال بالسلامة العقلية لاعضاء هذه المجموعة.

٣- خلق ظروف معيشة متعمدة لاعضاء هذه المجموعة، بحيث تؤدي الى القضاء الجسدي الكامل او الجزئي عليها."

لدى تحليل اوضاع الشعب الكردي في سورية من كافة النواحي وفي ضوء المواد الآنفة الذكر من العهد الدولي، سوف نصل الى نتيجة واحدة لا تقبل التأويل ألا وهي: ان الحكومة السورية تهدف من وراء كافة ممارساتها وسياساتها العنصرية

- الشوفينية ضد الشعب الكردي، الى القضاء عليه بوصفه مجموعة اثنية قائمة بذاتها، يختلف عن السوريين من حيث اللغة والعادات والسمات النفسية والتاريخ وجزئيا من الناحية الدينية (نقصد بذلك الطائفة الكردية الأيزيدية...ألخ).

وكي لا يكتسب كلامنا صفة التجريد سوف نسوق بعض الحقائق من واقع الشعب الكردي، فضلا عن ممارسات قضائية لا شرعية للحكومة السورية ذاتها، التي تؤكد على مضمون المواد المذكورة من العهد الدولي حول الابادة الجماعية.

ابادة الشعب الكردي بواسطة النفايات السامة

وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا وكذلك شهادات اللاجئين الكرد، الهاربين من فردوس البعث! تكاثرت في الاونة الاخيرة بين السكان الكرد وبشكل ملحوظ ظاهرة الوفيات بسبب الاصابة بمرض السرطان. ويعود السبب في ذلك الى تخزين الحكومة السورية للنفايات السامة والمشعة (جرى هذا قبل عدة سنوات ومقابل ملايين الدولارات، حيث ان العديد من المسؤلين السوريين لهم يد في ذلك وعلى رأسهم:

نجل نائب الرئيس السوري جمال بن عبد الحليم خدام

ونجل شقيق الرئيس السوري فواز بن جميل الأسد

ثم دفن النفايات النووية السامة عام ١٩٨٥ في منطقة جبل عبد العزيز ومنطقة كوكب في الحسكة، وما بين الحسكة والقامشلي حيث تقع غربي تل براك.

وفي اماكن مختلفة من المنطقة الكردية. وقد اكد على هذه الحقيقة ايضا الصحافي السوري المعروف والمناضل من اجل حقوق الانسان نزار نيوف، الذي كان سجينا لدى المخابرات السورية ولمدة ٩ سنوات دون محاكمة وحتى دون تقديم مذكرة الاتهام، وذلك اثناء مؤتمر صحفي عقده في باريس بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦.

القضاء على المقومات المادية واسباب معيشة الشعب الكردي

بهدف القضاء على البنية التحتية للمجتمع الكردي ومن ثم تقطيع اوصاله والقضاء عليه، عمدت الحكومة السورية الى اصدار سلسلة من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه ومنها:

١- القانون رقم ٩٣ (١٩٦٢/٨/٢٣) المعروف باسم "الحزام العربي"، حيث صودرت بموجبه اراض زراعية خصبة تابعة للفلاحين الكرد وسُلمت الى فلاحين عرب، جاءت الحكومة بهم من منطقة الرقة وفي الحقيقة ماهي سوى مستعمرات استيطانية عربية مسلحة في المناطق الكردية بهدف تغيير الخريطة السكانية وتزوير الحقائق على الارض.

٢- وتبعه في ١٩٦٢/١٠/٥ صدور قانون عنصري لا مثيل له وهو قانون الاحصاء الاستثنائي الذي جرد حينئذ اكثر من ١٥٠ الف كردي (يتجاوز عددهم الآن حسب منظمة حقوق الانسان في الشرق الاوسط ٦٥٠ الفا) من الجنسية السورية. واصبحوا بجرة قلم اجانب ليست لهم اية حقوق علماً ان الشعب الكردي يعيش على ارضه منذ آلاف السنين قبل نشوء الدولة السورية الحديثة. وتكمن خطورة هذا القانون السئ الصيت في انه موجه بالضبط الى تفتيت اواصر ووشائج المجتمع الكردي وبالدرجة الاولى الاسرة الكردية. فهناك العديد من الاسر يكون فيها شخص او شخصين لا على التعيين لديهم جنسية سورية بينما بقية افراد الاسرة يعدون اجانب (الشقيق الاكبر فقط لكاتب هذه الرسالة كان مواطنا، بينما ١٠ اشخاص آخرون من الاسرة ذاتها كانوا اجانب). تتناقض مواد هذا القانون الشوفيني حتى مع نصوص قانون الاحوال المدنية السوري لعام ١٩٦٩ (المواد ٢ و٣ و٤)، الذي يمنح المرأة الاجنبية الحق في اكتساب جنسية زوجها السوري بينما لا يعترف قانون الاحصاء المذكور للمرأة الكردية بهذا الحق الانساني والعكس

صحيح ايضا، فهذا القانون الذي يخرق كافة المعاهدات الدولية عن حقوق الانسان جملة وتفصيلا (لاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان "المادة ١٥") وبما فيها معاهدة لوزان ١٩٢٣ من الالف الى الياء، يحرم الشعب الكردي من ابسط الحقوق الانسانية: كحق العمل والتعليم (القرار ٦٨٧-م يحمل توقيع وزير التعليم العالي د. كمال شرف وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦-١، الذي يمنع قبول الشابات والشباب الكرد المحرومين من الجنسية السورية في الجامعات والمعاهد العليا في سورية) وكذلك الحق في التملك (فحتى البيوت والعقارات والمحلات التجارية يمنع تسجيلها باسمائهم). بالاضافة إلى ذلك يتم سنويا و بواسطة قرارات خاصة، طرد الطلبة الكرد من معاهد الصف الخاص واعداد المعلمين والمدارس، لاسباب عنصرية صرفة وبحجة خطورتهم على امن الدولة، في حين ان اول رئيس لاكاديمية العلوم السورية بعد استقلال سوريا كان كردياً وهو العلامة محمد كرد علي. هذا فضلا عن سياسة الحصار الاقتصادي، والتجويع والاذلال التي تلجأ اليها الحكومة السورية ضد الشعب الكردي بواسطة طرد القلة القليلة من الموظفين والمستخدمين الكرد بحجة خطورتهم على امن الدولة (قرار محافظ الحسكة السابق ورئيس الوزراء الحالي محمد مصطفى ميرو رقم ١١١٤٦٧ تاريخ ١٨-١٠-١٩٩١). فهناك آلاف من الشباب الكرد الذين خدموا في الجيش السوري يجري فيما بعد سحب الجنسية منهم بشكل اعتباطي ولاسباب عنصرية واضحة.

٣- إن منطقة جبل الكرد مشهورة وغنية بحاصلاتها الزراعية وخاصة الزيتون التي هي المصدر الرئيسي للمعيشة، فعملت السلطات السورية على إفقار الشعب الكردي وضرب اقتصاده، فكان في عام ١٩٩٢ أن ادعت السلطات السورية بأن شجر الزيتون في المنطقة بحاجة إلى رشه بالمبيدات الحشرية لوجود بعض الأمراض التي لحقت بالاشجار، وقامت السلطات برش المنطقة كلها بالمبيدات الحشرية والتي لم تكن مبيدات بل كانت مواد كيميائية لزيادة الأمراض والآفات التي قتلت مئات الآلاف من شجر الزيتون في

المنطقة، فكانت هذه واحدة من الممارسات التي تطبق بحق الشعب الكردي من أجل إفقاره وإذلاله وإجباره على ترك أرض آبائه وأجداده، وإسكان العرب مكانهم وبالفعل تقوم السلطات السورية على جلب العرب من كل مكان وإسكانهم في منطقة جبل الكرد كما هو الحال مع مناطق الجزيرة وكوباني. ففي الأربعينيات حينما حصلت سورية على استقلالها لم يكن في منطقة جبل الأكراد وعاصمته مدينة عفرين عربي واحد بينما الآن أصبحت نسبة العرب في المنطقة كبيرة جداً إلا أنه مهما كبرت نسبهم فإن جبل الكرد والجزيرة وكوباني ستبقى كردستانية.

٤- ففصل الطلبة الكرد من المعاهد والجامعات وكذلك فصل العمال والموظفين من أعمالهم بسبب كونهم يشكلون خطراً على أمن الدولة، حتى وكيل معلم ابتدائي أيضاً تم تسريحه من العمل لأنه يشكل خطراً على أمن الدولة فما نوع هذه الدولة التي يستطيع وكيل معلم ابتدائي أن يهدد أمنها... كما أن حرمان المحامين من الانتماء إلى نقابة المحامين أو فصلهم من النقابة بسبب كرديتهم ولدينا الأمثلة الكثيرة على ذلك.

٥- اذا من الاجحاف القول ان الكرد هم مواطنون من الدرجة الثانية، فليس هناك اي رقم يعبر عن وضعهم البائس. فالشعب الكردي محشور ليس في زاوية النسيان فقط، بل ان النظام القضائي لحزب البعث قد حكم عليه بالاعدام، ويتم تنفيذ الحكم على اقساط وبهدوء. والا كيف يمكن تفسير عدم قبول الكرد في الكليات العسكرية والشرطة والسلك الديبلوماسي وغياب اي تمثيل سياسي للكرد سواء في الحكومة او البرلمان بالضد تماما من جوهر المادة ٢٧ من العهد الدولي عن الحقوق المدنية والسياسية للانسان لعام ١٩٦٦، وكذلك المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. بما فيها الدستور السوري بالذات. ماعدا ذلك تعد المناطق الكردية في سورية غنية جدا بالثروات الحيوانية والزواعية التي تقوم الحكومة السورية بتصديرها للخارج لجودتها... بالاضافة إلى الثروات الطبيعية (البترول في منطقة

الجزيرة والمعادن في منطقة عفرين) بينما المنطقة الكردية مهملة عن قصد ومتروكة خالية من المشاريع الصناعية، ونسبة ٨٥٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر. ونسبة البطالة اكثر من ٦٠٪ يعد هذا الوضع الشاذ، الذي خلقته الحكومة السورية للكرد عن سابق وعهد، اسوأ من الاستعمار ويهدف للابادة الشاملة للشعب الكردي.

Map of Kurdistan

سياسة التمييز العنصري وارهاب الدولة والتعذيب والابادة الثقافية والتهجير والخرق السافر لحقوق الانسان الكردي

تتم ممارسة سياسة التمييز العنصري والارهاب والتعذيب ضد الشعب الكردي، ليس من قبل اشخاص او منظمات مستقلة، بل انها تتخذ الطابع الرسمي اي تقف وراءها الدولة المتمثلة بالحكومة السورية والاجهزة القمعية التابعة لها. وليس من قبيل الصدفة ان الحكومة السورية موجودة على اللائحة السوداء لكافة المنظمات الدولية التي تدافع عن حقوق الانسان. نظرا لسجلها الاسود في مجال حقوق الانسان ونستشهد على سبيل المثال وليس الحصر بقرار وزارة الداخلية السورية رقم /١٢٢/ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٣٠ خاص بمحافظة الحسكة والمحافظات الاخرى ذات التواجد الكردي -والقاضي بضرورة الحصول على موافقة الجهات الامنية عند تسجيل الولادات في دوائر الاحوال المدنية، سابقة قانونية-عنصرية، تتناقض تماما مع جوهر وروح العهد الدولي بشأن ازالة كافة اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٦، الذي صادقت عليه سورية. فهذا القانون الذي يجسد العنصرية بكافة مقاييسها يحرم الانسان الكردي من تسمية اطفاله بالاسماء الكردية. وقد وجدنا في الفترة الاخيرة وعشية واثناء انعقاد المؤتمر الدولي حول العنصرية في جنوب افريقيا في مدينة دوربان في بداية شهر ايلول ٢٠٠١، كيف كان المسؤولون السوريون ووسائل الاعلام السورية تكيل الاتهامات للدول الاخرى متهمين اياها بالعنصرية والنازية وتسكت في الوقت نفسه على ممارساتها العنصرية الفظة وجرائمها البشعة بحق الشعب الكردي.

انني اتقن عدة لغات اجنبية وتعلمت الكتابة بلغتي الام في الخارج (لان لغتي الام ممنوعة في سورية وفقا للقانون السوري) واعتبر كافة اللغات الحية ودون استثناء كنوزا للثقافة البشرية و بمثابة نجوم تزين اعالي السماء. وتشبه محاولة الغاء والقضاء على اية لغة منها كالذي يسقط نجما من سماء كوكبنا الرحب

والمضئ، الذي يخمد نوره ويحل مكانه العتمة والظلام. اما اليوم وفي عصر العولمة وتلاقي الشعوب وتقارب الحضارات، نجد ان الثقافة واللغة الكردية في سورية ممنوعتان بحكم القانون، ويمنع استخدامها في المدارس والجامعات والدوائر الرسمية (التعميم السري رقم ١٨٥٦-س ٢٥، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ والذي يحمل توقيع محافظ الحسكة السابق ورئيس الوزراء الحالي مصطفى ميرو). فليست هناك اية مدرسة او جامعة كردية ناهيك عن اصدار المجلات والكتب الكردية. مع العلم انه ابان الانتداب الفرنسي على سورية، كانت تصدر جريدتان كرديتان وكانت اذاعتا دمشق وبيروت تبثان البرامج الكردية بشكل دوري. يحدث كل هذه التجاوزات بالرغم من ان دستور حزب البعث وكافة ادبياته تؤكد على المحتوى الانساني للقومية العربية فاين هذه الانسانية المزعومة من وضع الشعب الكردي المأساوي؟ فأشقاؤنا في المصيبة الهنود الحمر من ايمارا وكيتشوا في بيرو مثلا لديهم منذ زمن بعيد مدارس وصحافة باللغة الام، فماذا كان ينتظر الهنود الحمر في بيرو لو افترضنا جدلاً أن حزب البعث هو الحاكم في البيرو؟ مع العلم ان هناك العديد من المعاهد السورية تقوم بتدريس مختلف اللغات الا ان اللغة الكردية هي اللغة الوحيدة الممنوعة من التدريس في سورية.

لجأت الحكومات السورية المتعاقبة، سعيا منها الى خنق وابادة الثقافة الكردية وفي فترات مختلفة الى ممارسة ارهاب الدولة ضد السياسيين والمثقفين الكرد، فقتلتهم وزجت بهم في غياهب السجون وطردتهم الى خارج البلاد امثال الشعراء والكتاب والسياسيين (وهم على سبيل المثال وليس الحصر): اغتيال الأمير جلادت بدرخان في حادث افتعلته المخابرات السورية في ١٩٥٢ وملاحقة أخيه الأمير كاميران بدرخان الذي قضى باقي حياته في المنافي، وكذلك كل من الدكتور نور الدين زازا وعصمت شريف وانلي، وجگر خوين والفنان الشعبي محمد شيخو .. الخ. وكإحدى الأمثلة على انتهاك السلطات السورية للثقافة الكردية مؤخراً هي اغلاق منتدى جلادت بدرخان الثقافي المدني في مدينة القامشلي في شهر آذار ٢٠٠١ ومنعه من مزاولة نشاطاته الثقافية. فقامت

السلطات السورية بعد إغلاق المنتدى بإعتقال مؤسسي وأعضاء المنتدى وملاحقة آخرين حتى اضطر البعض إلى الهروب إلى خارج الوطن من جراء هذه الملاحقات بحقهم. أما الإعتقالات التي جرت بحق السياسيين الكرد فلها لائحة طويلة وعلى رأسها القائد والمربي والشاعر الكبير عثمان صبري الذي تم اعتقاله ١٨ مرة وفي كافة العهود، كما جرى في الستينات سجن سياسيين آخرين من الكرد وتعذيبهم بصورة وحشية مثل جواد ملا وهوشنك بن عثمان صبري وفي السبعينات المحامي والامين العام الحالي للبارتي محمد نذير مصطفى وزميله دهام ميرو لعشرات السنين ودون محاكمة او حتى بدون تقديم مذكرة الاتهام. فحتى تلاميذ المدارس الكرد لم يسلموا من ارهاب وملاحقات الاجهزة الامنية؛ ففي تاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥ وباستفزاز من المخابرات السورية بحجة رفع العلم الكردي فوق بناء احدى المدارس جرى اعتقال ١٧ تلميذا كرديا (من مدرستين ابتدائيتين) في مدينة القامشلي، حيث تم تعذيبهم في فرع فلسطين التابع للمخابرات السورية والحكم عليهم باحكام قاسية جدا وكان بينهم اصغر سجين سياسي في العالم وهو احمد علي داود البالغ من العمر آنئذ ١٠ سنوات فقط.

ففي شهر نيسان ٢٠٠١ اعادت السلطات الألمانية احد اللاجئين السياسيين الكرد وهو حسين داود (خريج جامعة دمشق كلية علم الاجتماع) الى سورية بعد رفض طلبه اللجوء السياسي، حيث قامت المخابرات السورية باعتقاله في مطار دمشق الدولي وتعذيبه بوحشية لا مثيل لها في فرع فلسطين (كان مصيره مجهولا حتى كتابة هذه الرسالة) لا لجريمة ارتكبها سوى حبه للحرية والحياة وكونه ينتمي إلى الشعب الكردي، وقد حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة اعتدائه على أمن الدولة الخارجي بسبب تقديمه طلب اللجوء السياسي في ألمانيا!.

وفي اطار سياسة تهجير الشعب الكردي الى الخارج بكافة وسائل الترهيب والضغط السياسي والاقتصادي وحسب احصائيات المؤتمر الوطني الكردستاني قامت الحكومة السورية الى حد الآن بتهجير اكثر من ٣٧٥ الف كردي.

فالسفن المحملة شكليا باللاجئين الكرد العراقيين التي ترسو لدى الشواطئ الايطالية كل يوم تقريبا، غالبيتهم من الكرد السوريين، الذين اخرجتهم الحكومة السورية من ديارهم بوسائل الاضطهاد والارهاب السياسي والضغط الاقتصادي وباحدى الطريقتين:

أ- بواسطة المهربين (لدينا اسماء وعناوين بعضهم)، الذين يعملون جنبا الى جنب مع المخابرات السورية، التي تقوم بدورها بتجهيز بطاقات شخصية لهم تثبت على انهم مواطنين عراقيين (وهكذا تبقى الحكومة السورية في الظل متجنبة بذلك ازمة دبلوماسية مع اوروبا).

ب- عن طريق حزب الله اللبناني الارهابي، الذي فتح مؤخرا مكاتب له في المناطق الكردية (طبعا بالتنسيق مع الحكومة السورية) فهذا الحزب الارهابي، نفذ في عام ١٩٩٢ في برلين (في مطعم ميكونوس) وبالتعاون مع الاستخبارات الايرانية، عملية ارهابية غادرة، اودت بحياة د. صادق شرفكندي سكرتير الحزب الديموقراطي الكردستاني- في ايران ورفاقه، يضع الان تجربته القذرة تحت تصرف الحكومة السورية، بهدف افراغ هذا الجزء من وطن الكرد من سكانه الاصليين، سيما اذا اخذنا بالحسبان ان حزب الله يقدم مساعدته ليس مجانا، بل مقابل تسجيل العقارات او المحلات التجارية وحتى البيوت باسماء انصار حزب الله الذي ساهم في اخراج الاسرائيليين من جنوب لبنان، فقد عقد العزم هذه المرة على اخراج اسرائيل الثانية (هكذا تسمي الحكومة السورية الكرد) من ديارهم تحت ستار الاسلام.

ومن سلسلة التدابير العنصرية، التي اتخذتها وزارة الداخلية السورية مؤخرا والموجهة حصرا ضد كل كردي هو القرار رقم /١٠٢٨/ ص، الموافق ل ٢٠٠٠/١٢/٣١م، والذي يحمل توقيع وزير الداخلية محمد حربة بشأن التحقيق في فقدان البطاقة الشخصية والذي ينص على تأمين بطاقة بديلة للمواطن بالسرعة الممكنة ماعدا المواطن من اصل كردي، بحيث يجب ان لا تسلم له بطاقة شخصية جديدة الا بعد الحصول على موافقة كل من شعبة الامن

السياسي وشعبة المخابرات العسكرية وادارة المخابرات العامة.

انني لم اتطرق في رسالتي الى قانون احوال الطوارئ والقوانين الاستثنائية السائدة في عموم سورية منذ ١٩٦٣ وبشكل خاص في المناطق الكردية حيث يتعرض السكان الكرد بواسطة تلك القوانين التعسفية الى حملات يومية من المداهمة والملاحقة والتدخل في شؤونهم الشخصية واستباحة كراماتهم وسلب ارزاقهم والاعتقال الكيفي لاتفه الاسباب، دون رقيب او حسيب، لان القضاء فقد استقلاليته واصبح جثة هامدة في مقابر الحركة التصحيحية منذ الايام الاولى لقيامها. دون شك ان الموقف من المسألة الكردية في سورية هو معيار للديمقراطية الحقيقية ومحك لها، لانه يستحيل التحدث عن تحولات ديمقراطية جدية (وليس اجراءات شكلية بهدف المحافظة على الهياكل القديمة)، دون انصاف مليونين ونصف من سكان هذا البلد، الذين قدموا الغالي والرخيص من اجل تطوره ورفعة شأنه منذ الاستقلال والى يومنا هذا. وعلى هذا النحو ان الشعب الكردي كأي شعب في العالم له الحق في حياة حرة وكريمة وفقا لكافة المقررات والمواثيق الدولية الصادرة عن الامم المتحدة. وبهدف اشاعة الديمقراطية في البلاد وعلى رأسها انصاف الشعب الكردي، نرى ضرورة حل المسألة الكردية بشكل ديمقراطي وحضاري وتحقيق الخطوات التالية:

١- نطالب بإزالة كافة المشاريع والمخططات العنصرية الشوفينية ضد الشعب الكردي واعتبارها لاغية وتعويض المتضررين من جراء ذلك.

٢- نطالب بالتحقيق الفوري وتحت اشراف الامم المتحدة والمنظمات الدولية المختصة بحقوق الشعوب القومية والانسانية والقانونية وتقديم النظام البعثي السوري الحاكم إلى العدالة لما إقترفه من جرائم بحق الشعب الكردي في غربي كردستان.

٣- من أجل ضمان تنفيذ ما سلف وبعيداً عن إرهاب الدولة للشعب الكردي نطالب بوضع غربي كردستان تحت الحماية الدولية والأمم المتحدة.

ايتها القوى المحبة للحرية وحقوق الانسان:

ان اغلاق باستيل سورية (سجن المزة) كانت خطوة في الاتجاه الصحيح لاخراج البلاد من مقابر الحركة التصحيحية والعمل كي تلحق سورية بركب الحضارة البشرية والانتماء الى العالم الديمقراطي والمتمدن ولكن يستحيل انجاز ذلك اذا كان الرهان مازال قائما على السياسة القديمة ازاء الشعب الكردي والاحتفاظ بآلاف من مثيلات جدران برلين والباستيل في المناطق الكردية سواء اكانت مبنية على ارض الواقع او كافكار في عقول اصحاب القرار في حزب البعث والحكومة السورية. دون شك ان مصلحة الشعوب السورية هي في بناء مجتمع قائم على التسامح والسلام الاجتماعي ومساواة كافة القوميات.

لقد تحدث الرئيس السوري، بشار الاسد اثناء زيارته الى اسبانيا وفرنسا مؤخراً عن حقوق الانسان وحوار الحضارات ومن حقي ان اسأل: اين وضع الشعب الكردي المهدد بالانقراض على ايدي الحكومة السورية من كل هذا الكلام الجميل والمعسول؟

اسمحوا لي ان اختتم رسالتي بعبارة لاحد السياسيين، تقول: "يؤدي عدم التسامح الى فقدان الشعور بالامان وبدون الامان لايمكن ان يسود سلام دائم".

اننا ندعوكم ان ترفعوا اصواتكم عاليا للتضامن مع الشعب الكردي في سورية لان وجوده مهدد بخطر الابادة والتشريد على ايدي الحكومة السورية الدكتاتورية-الاستعمارية.

ملحق رقم ١

بعض النماذج لقرارات وتعميمات الحكومة السورية الصادرة بحق الشعب الكردي، والتي تدل على العنصرية بكل ما في الكلمة من مدلول ومعنى:

وزير الادارة المحلية

بناء على قانون التنظيمات الادارية رقم ٤٩٦ تاريخ ١٩٥٧/١٢/٢١ وقانون الادارة المحلية رقم ١٥ تاريخ ١٩٧١/٥/١١. والمرسوم التشريعي رقم ٣٦ تاريخ ١٩٧١/١٨/١١ المتضمن احداث وزارة الادارة المحلية. والقانون رقم ٥٦ تاريخ ١٩٨٠/٧/١٥.

وقرار المكتب التنفيذي لمجلس محافظة الحسكة رقم ٥٤١ تاريخ ١٩٩٧/١/١٤.

يقرر ما يلي:

مادة - ١ - تستبدل اسماء ٥٥ خمس وخمسون قرية في محافظة الحسكة بالاسماء الجديدة المناسبة والمبنية حذاء كل منها:

مادة -٢- تستبدل اسماء ٤٩ تسعة واربعون مزرعة في محافظة الحسكة بالاسماء الجديدة المناسبة والمبينة بجانب كل منها:

مادة -٣- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق / ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٧

وزير الادارة المحلية

يحيى ابو عسلي

وقد عمم هذا القرار من قبل محافظ الحسكة برقم ١٤٨٧٥ تاريخ ١٩٩٨/١/٦.

الى رؤساء مجالس المدن والقصبات والبلديات

تأكيدا لتعميمنا رقم ٩٣٣ح تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ بخصوص وجوب التقيد ببلاغ وزارة الادارة المحلية رقم ٦١/١٣ د تاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦. وتنفيذا لاحكام المادة الرابعة من قانون التنظيمات الادارية رقم ٤٩٦ لعام ١٩٥٧ والمادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ١٣٩ تاريخ ١٩٥٢/١/٦ والمتضمن ما يلي:

لا يجوز تسمية المحال العامة والخاصة كالنوادي والفنادق والملاهي والمقاهي والحانات والمطاعم وما شابه ذلك باسماء او بكلمات اعجمية غير عربية "المقصود اسماء كردية". نطلب اليكم اتخاذ الاجراءات التالية:

- حصر المحلات المسماة باسماء غير عربية.
- انذار اصحابها باطلاق اسماء عربية على محلاتهم خلال اسبوع، تحت طائلة اغلاق وتنظيم المضابط بحق المخالفين.
- عدم منح تراخيص جديدة للمحلات، ما لم يكن اسمها عربيا.

للاطلاع والتقيد واعلامنا بالاجراءات المتخذة.

الحسكة ١٩٩٥/١٢/٦

محافظ الحسكة

رئيس المكتب التنفيذي

صبحي حرب

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
قوى الامن الداخلي
دائرة التنظيم والادارة
الرقم ١٠٢٨ ص
التاريخ: ٥/ ١٠/ ١٤٢١ هـ
الموافق: ٢٠٠٠/١٢/٣١ م

تعميم

نؤكد على تنفيذ مضمون التعليمات المعممة اليكم بشأن التحقيق بفقدان البطاقات الشخصية، وبخاصة التعميم رقم ٣٣٧ ص تاريخ ١٩٩٨/٧/١٥. والامر الدائم رقم ١٢٢٤ ص تاريخ ٢ / ١٠ /١٩٨٢.

ويطلب اليكم اجراء ما يلي:

١. المباشرة بالتحقيق فور ادعاء المواطن بفقدان بطاقته الشخصية مع توخي ان يتم ذلك باسرع وقت، تمكينا للمواطن من الحصول على بطاقة شخصية بديلة بالسرعة الممكنة.

٢. وجوب التعمق بالتحقيق واجراء الدراسة الكاملة عن كل من يدعي فقدان بطاقته الشخصية، وذلك بالتنسيق مع فرع الامن السياسي في المحافظة المعينة.

٣. على اقسام ومخافر مراكز الانطلاق في المحافظات كافة تدقيق كل بطاقة شخصية والتثبت من صحتها ومطابقتها على حاملها من المسافرين.

٤. على امانات السجل المدني الا تقوم بتسليم اي بطاقة صنعت بدلا عن ضائع لمواطن من اصل كردي الا بعد الحصول على موافقة كل من: شعبة الامن

السياسي وشعبة المخابرات العسكرية وادارة المخابرات العامة، وتحت طائلة المسؤولية.

- امناء السجل المدني ورؤساء الوحدات من الضباط مسؤولون عن دقة التنفيذ.

الدكتور محمد حربه

وزير الداخلية

التوقيع

المرسل اليهم:

- معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية.
- المديرية العامة للاحوال المدنية، مديريات الشؤون المدنية.
- (امانات السجل المدني).
- تعمم للمخافر.
- يحفظ في المجموعة الدائمة مصنف رقم /٣/جزء/آ/فرع (احوال مدنية).
- المصنف.

ملحق رقم ٢

لائحة بأسماء المستعمرات (المستوطنات) البعثية التي أقامتها الحكومة السورية في المناطق الكردية في غربي كردستان (كردستان سورية) واسمائها المعربة الجديدة:

اسم القرية القديم	الاسم الجديد المعرب
گر حليق	تل حضارة
موسى گوگو	تل الارقم
كه ده نى	تل الحفارة
فرمانيه	القنيطرة
بير كنيس	القيروان
خزنه	ظهر العرب
مشيرفه	الأسدية
باب الفرج	الرقة
نجم	القورة
هرم شيخو	الحاتمية
كرى موزا	ام الربيع
كر حمدون	بصيرة
غرزه	الجابرية

تل ايلون	تل تشرين
جمعايه	ام الفرسان
طنوريه	التنورية
ترپي سپي	القحطانية
گرديم	النفطية
ماشوق	معشوق
چل آغا	الجوادية
كورتپان	تل اعور
گركى سلمى	الصحية
گري ڤرا	تل الصدق
كيشك	الحمراء
بانه قصر	عين الخضراء

لائحة ببعض أسماء القرى الكردية في منطقة الجزيرة التي تم تعريب أسمائها:

اسم القرية القديم	اسم القرية الجديد
ابو الصون	الصوان
علوك شرقي	العالية الشرقية
علوك غربي	العالية الغربية
بسيس فوقاني	بستان
عبله كبير	عباة
عربخات	العروبة
قبر الشيخ حسن	الحسينية
الكوليه	الزاهرة
مَزري	المزار
بريفا	الريفية
بابا محمود	محمودية
بير كڤري	بير الحجر
بير كنيس	الكنز
بيركى	البيرق
تربة كيكية	الرابية
تل بس	البسمة
كربشك	تل العطاس

كركوند	تل البلبل
تل كديش	تل حصان
تل كمبر	عمورية
جرن رش تحتاني	جرن تحتان
جرن رش فوقاني	جرن فوقاني
خرارو	نابلس
تعلك	جبل الشيخ
سبحة كيكية	السماح
دليك	اللواء
سيرانه	سويس
شيرك	شدوان
عفريت	عفراء
قوليه	اللد
هرم رش	الاهرام
بلك	الدمام
بيركى كوسكان	البعث
كردو	تل اللبن
جريبة	جونيه
جنازة	الجنان

دكوك	ذيبان
ديبك	الدهماء
شموكة	الشماء
شور شرقي	شط العرب الشرقي
شيخ فاطمي شرقي	فاطمة الشرقية
شيخ فاطمي غربي	فاطمة الغربية
قولان تحتاني	جولان تحتاني
قولان فوقاني	جولان فوقاني
خربة قلاج	الهضبة
وحشك	الواحة
گوندكْ	الوفاء
بروژى	النجف
كاسان	الهامة
خراب باژار	القاسمية
گينجو	العروبة
بستاسوس	وادي الحجل
لودگا	قلقيلية
وانگي	الحسينية
گرقحفك	تل الفخار

خربي جهوا	العباسية
سي گرگا	بيت حنون
چالگا	القادسية
موزالان	الطليعة
تل گوچك	اليعربية
ديريك	المالكية

لائحة ببعض أسماء المزارع الكردية في منطقة الجزيرة التي تم تعريب أسمائها:

اسم المزرعة القديم	اسم المزرعة الجديد
كشتو	شهباء
دور تيولة	الدرة
مومجان	المرج
قيري	العذراء
كاجو	كرمة
اوزنجه	قرطاجه
قندفليه	فند
شفا كهفه	كهف
بوغا	بهاء
تل بارام	تل البرم
بئر الصبك	القصر
ام حجره	شهريه
صوجاغا	صوغا
خربة جمو	خربة عبود
آن زيارات	زيارات
تل حنش	تل حنان
خربة فريسا	خربة الفرسان

دبشو	تل الجنب
مزرعة الكراكير	كربلاء
تويجيل	توكل
تل بطرير كبير	تل البط
جولاق	جلق
ام شعيفه	ام عربانه
خربة قراج	الوعر
البرازيه	البارزه
خربة البس	بسمان
سينقلى	وهران
زورافا	زرافه
كندك	كنده
خراب كورت	الوادي
مخاطه	طبريا
دوزك	درة
جديدة دكوك	جديدة ذيبان
شور غربي	شط العرب شرقي
فرحية كاوري	فرحية جنوبية

لائحة ببعض أسماء القرى الكردية في منطقة كوباني التي تم تعريب أسمائها:

اسم القرية القديم	اسم القرية الجديد
كوبانية	عين العرب
شيران	ارسلان طاش
بوبان	العزيزية
پاپاروشك	صلاح الدين
گري سور	تل أحمر
چرن	الجرن الأسود
متين	نبي يوسف
شكفت	المغارة
خويدان	المزرعة

لائحة ببعض أسماء القرى الكردية في منطقة عفرين التي تم تعريب أسمائها:

اسم القرية القديم	اسم القرية الجديد
عفرين	عروبة
جولقان	جلق
قوشمان	ضخم
فقيران	الوادي الأخضر
جنديرس	تشرين
شيخ چقلي	تل الثعالب
يلنقور	رحمانية
باشكي	قباسين

ملحق رقم ٣

فيما يلي وثيقة شهادة ولادة لعام ٢٠٠١ لأحد المواطنين الكرد، حيث لم يستطع من تسجيل مولوده لدى أمانة السجل المدني إلا بعد أخذ موافقة الأمن السياسي ووزارة الداخلية، هذه الموافقات تسري على الكرد فقط أما العرب فيسجلون أبنا ءهم بدون تلك الموافقات.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
الشؤون المدنية
الرقم: [redacted]
التاريخ: [redacted] ٢٠٠١

ما الموجب الرد

السيد رئيس شعبة الأمن السياسي

ترفق لكم طيا شهادة ولادة [redacted] ابنة [redacted]

رجاء الايعاز بالتحقق من صلة البنوة بين المولودين ووالد بهما واعلامنا النتيجة.

اللواء [redacted] مساعد وزير الداخلية للشؤون المدنية

صورة إلى:
مديرية الاحوال المدنية [redacted]
المصنف

الجمهورية العربية السورية
شعبة الامن السياسي
فرع الشؤون العربية والأجنبية
الرقم: [redacted] س ر
[redacted]/س

غير مطلوب الرد

الى وزارة الداخلية

اشارة لكتابكم رقم [redacted] تاريخ [redacted] / ٢٠٠١ والمتعلق بصلة بنوة المولودة [redacted] لوالديهم [redacted] من احانب الحسكة [redacted]

- تبين انها صلة صحيحة ومطابقة للواقع.

المرفقات: المعاملة

برجى الاطلاع

دمشق في: [redacted] / ٢٠٠١ م

اللواء عدنان سليمان الحسن
رئيس شعبة الامن السياسي

الولادات
الحسكة

ملحق رقم ٤

تقدمت جمعية غربي كردستان بعشرات المذكرات إلى الرئيس السوري السابق حافظ الأسد وإلى الرئيس السوري الحالي بشار الأسد حول ما يعانيه الشعب الكردي من ممارسات عنصرية تقوم السلطات السورية بممارستها ضد الشعب الكردي عن سابق تخطيط، وكان آخرها المذكرة التالية التي تم تقديمها من خلال السفارة السورية في لندن أثناء المظاهرة الكردية التي دعت إليها جمعية غربي كردستان للتظاهر أمام السفارة السورية في لندن بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٠ من أجل حقوق الشعب الكردي في غربي كردستان (كردستان سورية):

مذكرة حول القضية الكردية

في غرب كردستان (كردستان سوريا)

من

جواد ملا

رئيس جمعية غرب كردستان

Palingswick House, 241 King Street, London W6
Tel. 020 8748 7874, Fax: 020 8741 6436

الى السيد الدكتور بشار الاسد

رئيس الجمهورية السورية

٢٠ نيسان ٢٠٠١

السيد بشار الاسد.

نحن جمعية غرب كردستان نقدم هذه المذكرة باسم الشعب الكردي في غربي كردستان (كردستان سوريا) من اجل الاعتراف بحقوق الامة الكردية في كردستان سوريا قبل ان تقوم القوى الدولية بفصل كردستان سوريا نهائياً كما حدث لجزء من كردستان العراق (جنوب كردستان) منذ ١٩٩١. نحن نطالبكم بان تعترفوا بحقوقنا و بناء علاقات ستراتيجية بين العرب والكرد. حيث يبلغ تعداد الكرد حوالي ٤٠ مليون نسمة و يعتمد على قراركم بأن يصبح ٤٠ مليون كردي اصدقاءً لكم ام لا.

بودنا تسليط الضوء على الوضع في كردستان سوريا، الذي يواجه، كما كان دائماً، تعتيماً سياسياً واعلامياً من قبل الحكومة السورية وحتى يومنا هذا. ومن اجل توضيح الوضع في كردستان سوريا، لا بد من نبذة تاريخية عن المسألة الكردية بصورة عامة.

الشعب الكردي هو رابع اكبر الامم في الشرق الاوسط و اكبر امة في العالم بدون دولة. كانت كردستان مثل كل الدول الحالية في الشرق الاوسط -باستثناء ايران- تحت سيطرة الحكم العثماني. بعد نهاية الحرب العالمية الاولى و بتفكك الامبراطورية العثمانية (١٩١٨) كان يبدو من اكثر الحلول معقولية اعطاء كردستان حق الاستقلال القومي. ورغم ان معاهدة سيڤر (١٩٢٠) اقرت بتأسيس دولة كردية مستقلة، إلا أن مصطفى كمال رفض قبول ذلك حينما اصبح قائدا للاتراك. فعُقدت معاهدة ثانية في لوزان سنة ١٩٢٣ حيث تجاهلت المعاهدة وجود الشعب الكردي وكردستان. بعد ذلك وبناء على الاتفاق الفرنسي التركي اصبح الخط الحديدي بين الموصل وحلب خطا حدوديا بين تركيا و سوريا. فكانت نتيجة هذه الاتفاقات والمعاهدات تجزئة كردستان بغير وجه حق وبدون أن يأخذوا رأي الشعب الكردي اطلاقا. ولم يقبل الكرد هذا الامر ابدا فبدأوا نضالهم المديد ضد الدول المحتلة لكردستان و بالتحديد العراق، تركيا، سوريا و ايران والاتحاد السوفيتي السابق. فقامت هذه الحكومات منذ

ذلك الحين باستعمال اسوء سياسات اضطهادية عرفها تأريخ الانسانية ضد الكرد.

طوال ثمانين سنة حرم الكرد من الحقوق القومية وبلادهم كردستان قسمت واحتلت كمستعمرة دولية وتم اضطهاد الكرد وذبحهم وتمثيلهم وحرمانهم من ابسط الحقوق الانسانية.

والآن اصبح الكرد في الواقع يطالبون وخاصة بعد كارثة حلبجة والتصفيات العرقية الاخيرة المستمرة، بالانفصال عن الدول المحتلة لكردستان وإدارة بلادهم بأنفسهم. علماً بأن سياسة هذه الدول المحتلة تجاه الكرد هي واحدة، فيما لو طالب الكرد بالاستقلال الكامل او حكما ذاتيا محدودا ام حتى المطالبة بتمديد الكهرباء الى قراهم، فإن جواب هذه الدول المحتلة سيكون الحرمان القاسي والاستبداد البشع لأبناء الشعب الكردي.

الاتفاقية الفرنسية التركية (اتفاقية انقرة ١٩٢١) وضعت الحدود التي فصلت كردستان سوريا من الوطن الكردستاني. وبالنتيجة فقد تم تقسيم آلاف العوائل. فالذين كانوا شمال الخط الحديدي اصبحوا تحت الاحتلال التركي (واصبحوا اتراكا حسب ادعاء الحكومة التركية)، والذين كانوا جنوب الخط الحديدي اصبحوا تحت الاحتلال السوري (واصبحوا عرباً حسب ادعاء الدستور السوري) الذين تعدادهم الآن اكثر من ٢,٥ مليون نسمة.

فخلال العشرينات والثلاثينات كان الكرد في سوريا المحتلة من قبل الفرنسيين يتمتعون الى حد ما بحرية الطباعة والنشر وكان لهم مراكزهم ومنظماتهم في ظل الانتداب الفرنسي. ولكن حينما حصلت سوريا على الاستقلال في ١٩٤٦ وسيطر العرب على الحكومة، فقد الكرد كل ما حصلوا عليه. إذ تم اغلاق كل المراكز والمنظمات الكردية، وصودرت كل المنشورات والكتب والمجلات والصحف الكردية، القديمة منها والجديدة.

وقد تم نفي قادة الشعب الكردي او اعدموا. وفيما يلي بعض الامثلة على تلك الجرائم:

١. قامت السلطات الفرنسية في ١٩٣٠ بنفي القائد الكردي الكبير آپو عثمان صبري الى جزيرة مدغشقر. وتم ارجاعه بعد ضغط كبير من الكرد على السلطات. منذ ذلك الحين وحتى وفاته في عام ١٩٩٣ تعرض هذا البطل الكردي الى الاعتقال اكثر من ١٨ مرة وقضى أكثر من ١٢ عاماً من حياته في السجون السورية ولم يسمح له بالسفر أيضاً لان الحكومة السورية سحبت منه الجنسية السورية عام ١٩٦٢.

٢. قامت السلطات السورية في ١٩٥١ بإغتيال الامير جلادت بدرخان و نفت اخاه (الامير كامران) وعدد من الشخصيات الكردية مثل الدكتور نورالدين زازا.

٣. قامت السلطات السورية في ١٩٥٨ بطرد المئات من الضباط الكرد من الجيش بسبب كونهم ينتمون للشعب الكردي، ومن ضمنهم كان: رئيس اركان الجيش السوري اللواء توفيق نظام الدين، واللواء محمود شوكت والعقيد فؤاد ملاطلي والعقيد بكري قوطرش... وغيرهم.

٣. قامت السلطات السورية بقتل ٣٨٠ طفل كردي في مدينة عامودة بحرقهم أحياء في دار السينما حيث كانوا فيها يشاهدون فلماً في ١٩٦٠/١١/٣١

٥. قامت السلطات السورية في ١٩٦٢ بحرمان ١٥٠ ٠٠٠ كردي من سكان منطقة الجزيرة من الجنسية السورية.

٦. قامت السلطات السورية في ١٩٦٧ بتطبيق سياسة عنصرية سمتها "الحزام العربي" وهدفها تهجير السكان الكرد على الحدود المتاخمة لتركيا والعراق "بعرض ١٥ كم و طول ٣٧٥ كم" و اسكان العرب مكانهم في تلك المناطق. والغرض من ذلك فصل مناطق الجزيرة الكردية عن اجزاء كردستان الاخرى في العراق و تركيا بحزام عربي بشري وإقامة مستوطنات عصرية بجانب كل قرية كردية محرومة من الخدمات الضرورية.

٧. اعتقال الوطنيين الكرد بشكل مستمر، فعلى سبيل المثال اعتقال الحاج

دهام ميرو ورفاقه في سوريا لاكثر من ١٥ عاماً دون محاكمة وتم الافراج عن الحاج دهام قبل سنوات و ذلك بسبب كبر سنه ومرضه. وكذلك تم قتل الكثير من السجناء السياسيين الكرد مثل الدكتور حميد سينو أو إعطائهم الأدوية التي جعلتهم يصابون بمختلف الامراض ومنها العقلية مثلما حصل للسيد بهجت محمد الذي خرج من السجن فاقداً عقله وهو الذي كان الأول في محافظة الجزيرة حينما حصل على الشهادة الثانوية.

٨. قامت السلطات السورية في ٢١ مارس ١٩٨٦ بمنع الكرد من الاحتفال بعيدهم القومي "نوروز". وقام الكرد بتنظيم مظاهرة سلمية في شوارع دمشق للاحتجاج على هذا الامر، وحينما وصلت المسيرة أمام قصر رئيس الجمهورية. أطلق حراس القصر النار على المسيرة وقتلوا احد الشباب الكرد واصيب العشرات بالجروح.

٩. قامت السلطات السورية في ١٩٩٣/٣/٢٣ بحرق ٧٢ سجينا كرديا حتى الموت في السجن المركزي في مدينة الحسكة الكردية.

١٠. اليوم توجد في سورية مئات المدارس التي تدرس فيها اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والأرمنية والتركية والفارسية والعبرية ولكن لا توجد في سورية مدرسة واحدة لتدريس اللغة الكردية.

نحن نطالبكم باسم الشعب الكردي في سوريا بما يلي:

١- الاعتراف بالشعب الكردي في سورية كثاني قومية في البلاد مع كامل حقوقه وتثبيت ذلك في الدستور.

٢- رفع الاحكام العرفية والمراسيم الاستثنائية التي تطبق بحق الشعب الكردي في سورية منذ عقود عديدة.

٣- الافراج عن المعتقلين السياسيين الكرد، والكف عن ملاحقة الكرد بسبب كرديتهم.

وتفضلوا منا بقبول الإحترام

خريطة غربي كردستان مبيناً عليها منطقة مشروع الحزام العربي العنصري
وكذلك موقع جبل عبد العزيز حيث منطقة مدافن الثلجيات السامية:

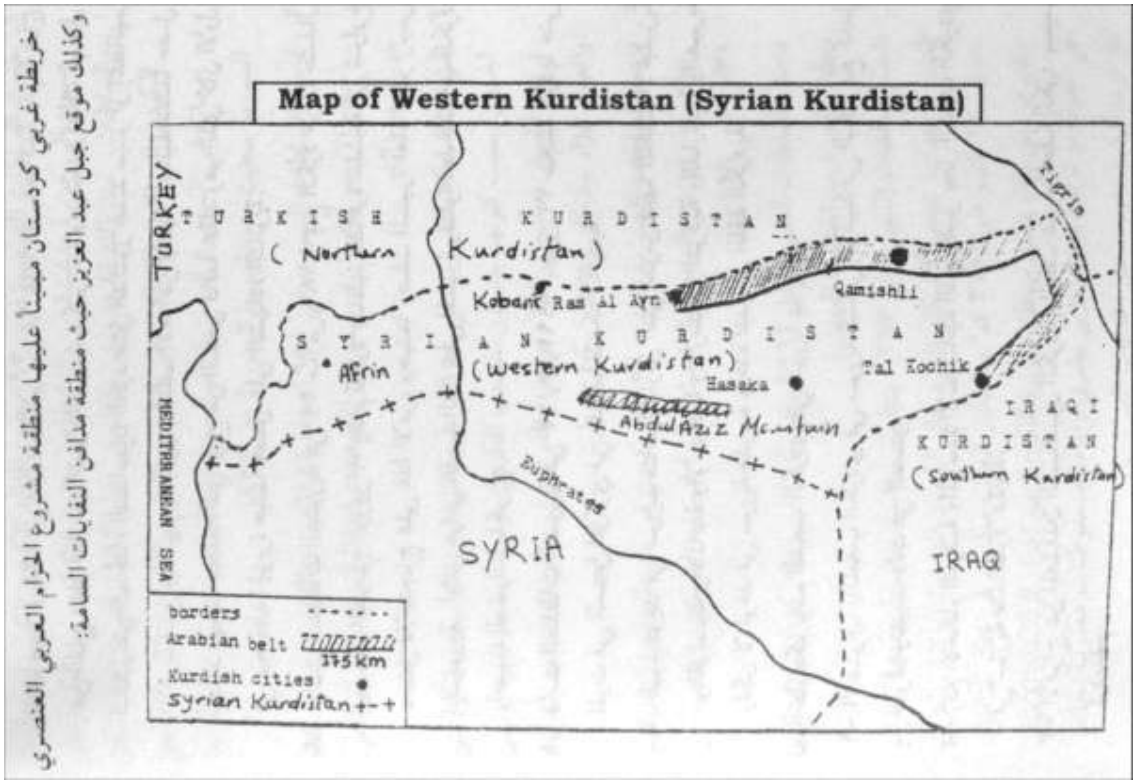

صورة لإجتماع بعض كوادر جمعية غربي كردستان في لندن مع مندوب مجلس اللاجئين العام في بريطانيا السيد روبرت پوسنيت ١٥/٥/١٩٩٩.

صورة جماعية لبعض المشاركين في الذكرى الرابعة لرحيل ساكن الجنان الشاعر والقائد والمربي الكبير آپو عثمان صبري في ندوة أقامتها جمعية غربي كردستان في مدينة لندن في ١٩٩٧/١٠/١١، وتحدث فيها الشخصيات الكردية التالية: جمال نبز وعصمت شريف وانلي وحمرش رشو وجواد ملا ومحمد ملا احمد وممد جمو وهوشنگ صبري.

الجالية الكردية تحتفل بعيد النوروز المجيد (عيد رأس السنة الكردية ٢١ آذار ٢٠٠١ م =٢٧٠١ كردي) في مقر جمعية غربي كردستان في لندن.

الجالية الكردية تحضر ندوة المفكر الكردي الكبير الدكتور جمال نبز حول المراة الكردية وحقوقها بتاريخ ٢٠٠١/٩/١ التي أقامتها جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني في مبنى الحكومة المحلية لمنطقة ايلنگ-لندن.

مظاهرة الجالية الكردية في ٢٠٠١/٤/٢٠ أمام السفارة السورية في لندن.

Azadi û Serxwebûn
ji bo gelê
دستوري
بالقومية
الكردية في
كردستان سورية
You are proud to be an Arab
I am proud to be a Kurd
Stop racism in Syria
نطالب الاعتراف
بالحقوق القومية
العادلة
للشعب الكردي
في سورية

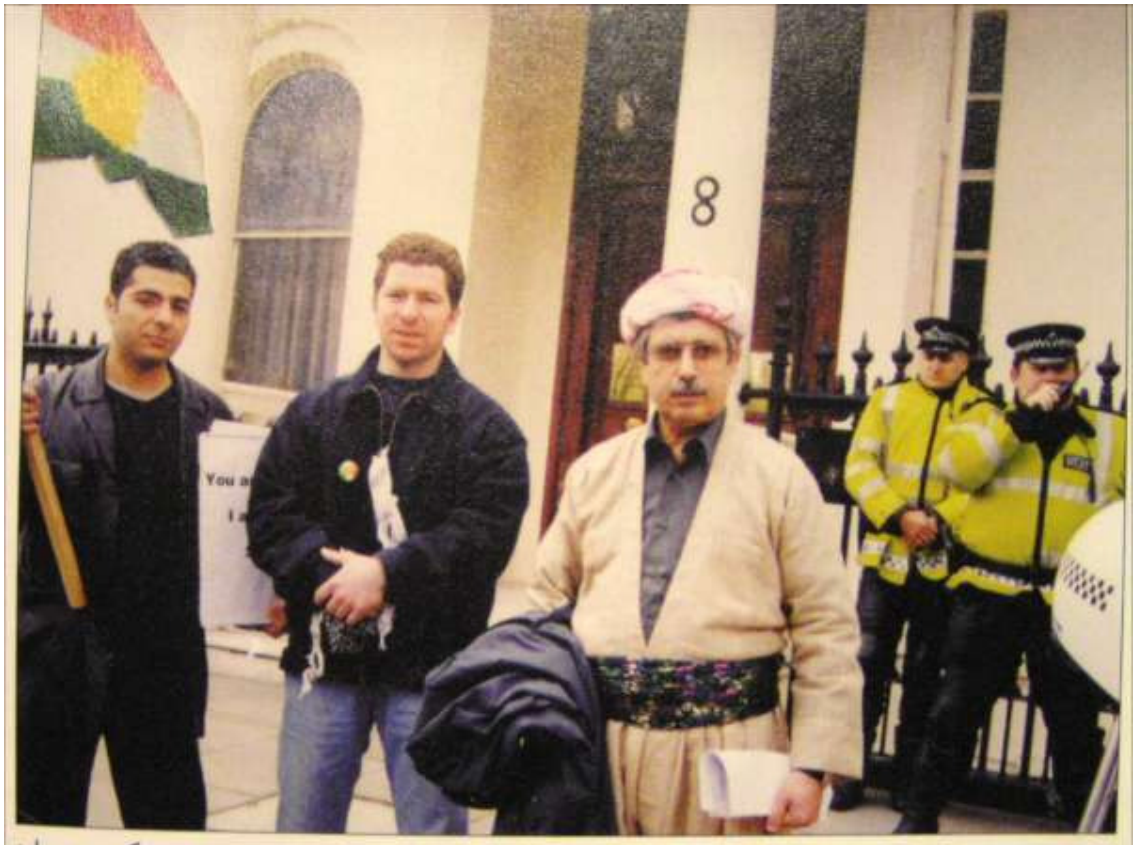

الإخوة فرهاد ورشيد رافعين علم كردستان مع رئيس جمعية غربي كردستان الأستاذ جواد ملا وهو مرتدياً الزي القومي الكردي أمام باب السفارة السورية في لندن أثناء تقديم مذكرة الجمعية إلى الرئيس السوري بشار الأسد حول الحقوق القومية للشعب الكردي في غربي كردستان (كردستان سورية).

قارع الطبل الكردي أثناء مظاهرة الجالية الكردية أمام السفارة السورية في لندن في ٢٠/٤/٢٠٠١، محاطاً بأعلام كردستان وتبدو خلفه السفارة السورية وعليها العلم السوري.